

التونسيون أمام رهان توفير لوازم أبنائهم للعودة المدرسية

رفع أسعار الكتب والأدوات يثقل كاهل الآباء

فؤاد ثامر يستقبل من قلب تونس

تونس - شهد حزب قلب تونس، إثر الإجراءات الاستثنائية التي أقراها الرئيس قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، موجة من استقالات النواب رفضا لسياسة الحزب وتوجهاته.

وأعلن فؤاد ثامر، النائب في البرلمان المجدد عن قلب تونس، الأربعاء عن استقالته من الحزب بسبب تصريحات زميله في الحزب ورئيس الكتلة أسامة الخليفي الخلفاء أثناء أشغال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد بالعاصمة المنسوية فيينا.

وكتب ثامر في تدوينة نشرها على صفحته بموقع فيسبوك "بلادي وإن جارت علي عزيزة وأهلي وإن ضنوا علي كرام، ما قاله أخونا أسامة الخليفي لا يمثلني في شيء وأنا أرفضه رفضا قاطعا".

وأضاف "كلامي قد لا يعجب البعض أو لا يتفق معه البعض الآخر لكن هذا ما أنا مقتنع به، ولا مساومة فيه، وأعلن استقالتي من الحزب".

وكان الخليفي قد أثار جدلا واسعاً بسبب كلمة ألقاها في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي نيابة عن رئيس البرلمان المجدد أشغاله راشد الغنوشي.

ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى تشكيل وفد برلماني لزيارة تونس والتعرف على أوضاع المجلس المنتخب ونوابه ودعم التجربة الديمقراطية ومساندة البرلمان التونسي، معتبرا أن "تونس تعيش على وقع انحراف دستوري وقانوني خطير".

وقال في مداخلة خلال الجلسة العامة للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات بالعاصمة المنسوية فيينا "بلغت تحديات رئيس مجلس النواب التونسي ونائبته اللذين تعذر عليهما حضور الاجتماع لأسباب تتعلق بالوضع السياسي والديمقراطي بتونس، كما تلغى تونس تعيش على وقع انحراف دستوري وقانوني خطير عطل واحدة من أهم مؤسسات البلاد الشرعية باعتبارها جميع وأولها الاتحاد البرلماني الدولي".

وتابع "ندعو الاتحاد للوقوف إلى جانب واحدة من أهم التجارب الديمقراطية حتى لا ينزل ياسمين تونس، ننظر منكم موقفا مساندا للبرلمان وتشكيل وفد برلماني لزيارة تونس والتعرف على أوضاع المجلس المنتخب ونوابه في أقرب وقت".



خطى متناقلة ومعاناة متواصلة

ولا بد من العودة إلى المدرسة العمومية، فضلا عن ضرورة إصلاح المنظومة التربوية.

وبخصوص النقاط المهمة بشأن الوضع الصحي، قبل أسبوع من العودة المدرسية، قالت عيفة "لا بد من احترام البروتوكول الصحي، وتوفير التجهيزات اللازمة لسير العملية التربوية"، لافتة "وزارة التربية تعهدت بالأمر يتجاوز عدد التلاميذ سبعة وعشرين تلميذا في الفصل الواحد، لكن سجلنا في بعض الجهات وجود خمسة وثلاثين تلميذا في فصل واحد وهذا ما يمكن أن يعطل العودة".

واستطردت "العودة المدرسية ستكون يوم الخامس عشر من سبتمبر وسنحتّ الأولياء على تلقيح أبنائهم". وفي وقت سابق، قال الرئيس التونسي قيس سعيد خلال لقاء جمعه بوزراء التربية فحقي السلواتي، "إن من أكبر الجرائم التي ارتكبت في حق تونس ضرب التعليم"، داعيا إلى القيام بإصلاح جذري للمنظومة التعليمية.

وتعطرت المطالبات بإصلاح هذه المنظومة في تونس وظلت تمثل لفا تتوارثه الحكومات المتعاقبة التي مسكت بزمام الأمور في البلاد، رغم تبني برنامج للإصلاح سنة 2015.

نظرة استشرافية ووضع استراتيجية واضحة، فضلا عن مراجعة طرق التعليم في مستوى إيصال المعلومة والسلوك التربوي".

وأوضح أن البرامج التعليمية غير متناسقة مع متطلبات سوق الشغل، حيث يحصل مئة وعشرون ألف طالب سنويا على شهادات جامعية ويجدون أنفسهم في الشوارع.

واعتبرت أطراف نقابية أن المواطن التونسي في وضع لا يجسد عليه، فبالإضافة إلى غلاء الأسعار الذي فرضه وضع البلاد، وجد نفسه أمام مسؤولية "وزارة التربية تعهدت بالأمر يتجاوز عدد التلاميذ سبعة وعشرين تلميذا في الفصل الواحد، لكن سجلنا في بعض الجهات وجود خمسة وثلاثين تلميذا في فصل واحد وهذا ما يمكن أن يعطل العودة".

وقالت روضة عيفة الكاتبة العام المساعد بالجامعة العامة للتعليم الثانوي إن "المواطن التونسي أثقل كاهله بغلاء الأسعار وهو ما فرضه الوضع العام بالبلاد، وكل ما يهم العودة المدرسية لن يخرج عن هذا السياق".

وأضافت في تصريح لـ "العرب"، "كل عائلة تقريبا لها أكثر من تلميذ، ونطالب بالنظر في هذه الأسعار وتخفيضها، وهذا من غير المعقول، لكن الكتب المدرسية هي من تخصص الدولة". وأردفت "مجانية التعليم أصبحت مجرد شعار، ولا توجد مجانية الآن،

في النفقات اليومية والمواد الاستهلاكية، ولا يوجد تناسق بين الرفع في الأسعار والزيادة في الرواتب".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "العودة المدرسية هذه السنة صعبة، خصوصا وأن هناك زيادة في أسعار الكتب والكراسات، فضلا عن كون الولي مجبرا على اقتنائها"، قائلا "كلفة المحفظة الواحدة بين 300 و400 دينار (107.55 و143.39 دولار)، وكل مادة تقريبا تتطلب كتابا"، متسائلا "لم لا يتم التفكير في اقتراح درس الإلكتروني دون الكتب؟" ومسألة مجانية التعليم في تونس أصبحت نسبية".

واعتبرت أطراف أخرى تحسين جودة الكراس المدعم والرفع الطفيف في سعره وتوفيره بكميات كافية ليقابل ذلك الطلب المكثف على اقتناؤه من الأولياء والتلاميذ مع انطلاق كل موسم دراسي.

وأفاد فريد شويخي المتخصص في البيداغوجيا الجديدة ورئيس جمعية منتبسيوري لشمال أفريقيا أن "الآباء اليوم في وضعية حرجة في ظل الزيادة

المدرسي. ودعم الذي تقوم الدولة بدعمه والكتاب المدرسي. وسبق أن دعت الغرفة النقابية الوطنية لصانعي الكراس المدرسي إلى تخفيض أسعار الكراس غير المدعم، علما وأن هذه النوعية تمثل أقل من نصف الاستهلاك الوطني من الكراس المدرسي. وأكد عدد من أصحاب المكتبات في العاصمة تونس أن إقبال الأولياء على شراء لوازم أبنائهم للعودة المدرسية وخاصة منها الكتاب والكراس المدرسي محتشم نوعا ما، نظرا لعدة عوامل من بينها تأخر انتهاء الموسم الدراسي السابق وتكاليف العطلة الصيفية وما فرضته جائحة كورونا، مشددين على تراجع القدرة الشرائية للمواطنين التي تجعل أغلبهم يقبلون على شراء الكراس المدعم.

وشدد صاحب إحدى المكتبات بالعاصمة على أنهم يشربون بنحو عشرين في المئة فقط من نسب طلبات التلاميذ في المرحلتين الابتدائية والثانوية أو حتى الجامعية من الكراس المدعم، في حين تقبل قلة قليلة على شراء الكراس الفاخر نظرا لأسعاره المرتفعة نسبيا ولجودة أوراقه، في حين يعاني أصحاب المكتبات والأولياء والتلاميذ على حد السواء من عدم جودة الكراس



روضة عيفة

نطال بالتحفيض في الأسعار ومجانبة التعليم مجرد شعار

وبخصوص استعدادات وزارة التربية لإصلاح المنظومة التربوية في مستوى الأليات والبرامج، قال الخبير في شؤون التربية "مشروع الإصلاح التربوي هو مشروع حكومة وشعب ولا يقتصر على وزارة التربية، وعلى الفريق الحكومي أن يدرس المسألة جيدا مع توفر

البرلمان الليبي يسائل الدببية في جلسة مناقشات وصفت بـ«العاصفة»

إلى تأخر الحكومة عن الموعد لأكثر من أربع ساعات مع علمها بفترة بنود الاستجواب وأن الرد عليها يحتاج إلى وقت طويل.

وكتشفت مصادر ليبية عن إرسال البرلمان نقاط الاستجواب إلى الدببية، المنسوبة الإيجابية عنها في الجلسة المقبلة.

وشملت نقاط الاستجواب عددا من الملفات؛ بينها الكهراء وجائحة كورونا وتوحيد المؤسسات وإخراج المرتزقة وقطاع النفط الليبي.

وسلطات المنكرة المحالة من مجلس النواب إلى الحكومة الضوء على استمرار انقطاع الكهرباء لفترات طويلة، فضلا عن عدم الوفاء بالتعهدات المتكررة لحل تلك المشكلة.

ووجهت لجنة الدفاع والأمن القومي أسئلة حول "إجراءات تسمية وزير الدفاع" التي طالب بها البرلمان مسبقا، مستائلة: ماذا فعلت الحكومة بخصوص إخراج جميع القوات الأجنبية من البلاد رغم مطالبات اللجنة العسكرية المشتركة؟

واستدركت اللجنة عدم اعتراف رئيس الحكومة بدور الجيش الليبي كمؤسسة عسكرية نظامية، وهو من قام بمكافحة الإرهاب والقضاء على الميليشيات وحماية البلاد، مستنكرة عدم تسمية ميزانية واضحة للجيش الوطني الليبي.

تونس، قال الدببية "إن هناك تقريرا وصل للحكومة من تونس يتهم الليبيين بتصدير الإرهاب".

وأوضح أن "الحكومة ردت على الاتهامات الموجهة إلى ليبيا"، مشيرا إلى أنه سيتوجه إلى تونس لحل تلك الأزمة، "فالميلدان في حاجة إلى فتح الحدود بينهما".

تساؤلات النواب شملت مسائل تتعلق بوزير الدفاع وعلق الحدود والميزانية فضلا عن الإنفاق الأموال

وطرح بعض النواب توصيات للحكومة الليبية، بينها ضرورة إصلاح الأرقام التي تقدمها للميزانية، متسائلين عن مصير بعض الأموال التي أنفقتها الحكومة.

وأكد المتحدث باسم الحكومة الليبية محمد حمودة في تصريحات صحافية الأربعاء وصول الدببية إلى مدينة طبرق، شرقي ليبيا لحضور جلسة المساءلة.

وكان الناطق باسم مجلس النواب الليبي عبدالله يلحج عزا في بيان تعليق جلسة المساءلة إلى الأربعاء،

روسيا وتركيا لإخراج تلك العناصر من البلد الإفريقي".

وقال "إن حكومته كانت الأكثر حرصا على توحيد المؤسسات الليبية، بينها مجلس النواب".

وفيما أكد الدببية على احترامه المؤسسات وأن مجلس النواب هو السلطة العليا في البلاد، أشار إلى أن عدم إقرار الميزانية عطل كثيرا من المشاريع.

وأشار إلى أن حكومته على استعداد لتقديم أي استفسارات بشأن الأموال التي أنفقت، مؤكدا أنها خصصت 250 مليون دينار (55.46 مليون دولار) لوزارة الحكم المحلي، ومليارا و 200 مليون دينار (266.21 مليون دولار) لوزارة الصحة.

وأكد أنه تم تخصيص 100 مليون دينار (22.18 مليون دولار) لجامعة بنغازي، فيما وزارة المواصلات 150 مليون دينار (33.28 مليون دولار)، مؤكدا أن موضوع الزيادات في الميزانية يعود إلى فروق سعر صرف الدينار الليبي.

وأشار إلى أنه تم تخصيص سبعة مليارات (1.55 مليار دولار) للتنمية لتحريك عجلة المشروعات المتوقفة، مؤكدا أنه سيوضح أوجه إنفاق كل دينار ليبي.

وبشأن الاتهامات التي وجهتها تونس إلى ليبيا بتصدير الإرهاب والأسباب الحقيقية لغلاق الحدود مع

وتساءل بعض نواب لجنة الدفاع عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتسمية وزير الدفاع، مشيرين إلى أن الحكومة تحاول التلصص من الإجابة عن التساؤلات.

وقال النواب إن "الدببية أمر بعدم صرف مرتبات شهري يوليو وأغسطس للمؤسسة العسكرية في المنطقة الشرقية"، متسائلين عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة مظاهرات المرتزقة السوريين التي اندلعت قرب مقر الحكومة بالعاصمة طرابلس.

وأفاد الدببية بأن "هناك ميزانية واضحة للجيش الليبي"، مشيرا إلى أن "وزارة الدفاع مازالت المؤسسة الوحيدة التي لم تتوحد حتى الآن، فيما تدعم الحكومة اجتماعات الشويرف لتوحيد الجيش".

وبخصوص ملف المرتزقة، قال إن "الحكومة لم تساهم في دخول المرتزقة"، مشيرا إلى أنها تعمل لإخراجها. كما عبر عن عدم ارتياحه لعدم تعيين وزير للدفاع، إلا أنه اشترط وجود توافق بين المنطقتين الشرقية والغربية.

وأكد الدببية أنه أعطى أوامر للحكومة بصرف الرواتب، إلا أن وزارة المالية قالت إن لديها عواقب، مشيرا إلى أنهم طالبوا بالرقم الوطني.

وشدد على أن "الحكومة لا تقبل بأي قوة خارجية في ليبيا"، مشيرا إلى "أن هذا الملف دولي، عملت الحكومة مع

مساعدة الحكومة بحضور الدببية ووزرائه.

وشهدت الجلسة البرلمانية مناقشات وصفت بـ«العاصفة» من قبل أعضاء مجلس النواب، الذين تساءلوا عن ماهية الجلسة، وما إذا كانت جلسة استماع أم مساءلة، فيما شن بعض البرلمانيين الليبيين هجوما على مجلس الوزراء برئاسة الدببية.

وبعد البرلمان الليبي الأربعاء، في طبرق شرقي ليبيا، جلسة



الدببية أمام مسؤولية تاريخية